مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها

عثمان لخلف*

Résumé :

Il est très difficile de donner une définition précise au concept de petite et moyenne entreprise, malgré l'importance de celles-ci dans tous les pays du monde. En effet, ces entreprises sont différentes de par leurs caractéristiques économiques, techniques et organisationnelles, et ce selon la nature de l'activité et l'étape de croissance atteinte par chaque pays. Cet article traite des différentes définitions de la petite et moyenne entreprise, à la lumière des expériences de certains pays. On insistera également sur les spécificités et l'importance économique et sociale et leur rôle dans le développement, et surtout sur les moyens de les dynamiser et les développer.

* أستاذ مكلف بالدروس كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر

ملخص:

على الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة دول العالم، إلا أن مفهوم هذه المؤسسات مازال يثير جدلا كبيرا يتعذر معه تحديد تعريف محدد متفق عليه، لها لان هذه المؤسسات تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية حسب نوع النشاط ومرحلة النمو التي تمر بها الدولة.

يتناول هذا المقال أهم التعاريف المعطاة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء تجارب بعض الدول في هذا الميدان وأيضا الوقوف على أهم السمات التي تتميز بها وتجعلها تختلف من حيث الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، ودورها في عملية التنمية، وسبل تنميتها وتطويرها.

مقدمـــة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* وكيفية تنميتها الـشغل الـشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة، ووفقـا لمـا ورد بدراسـة حديثـة صادرة عن الأمم المتحدة " فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قـادرة علـى أن تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية، وان هناك حاجـة إلـى الإمكانيـات الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات لتحفيز النمو والتنمية مـن خـلال الاسـتثمار وإتباع سياسات محددة لتقليل العوائق التي تواجهها، مع المبـادرة إلـى تـشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح جزءا أساسيا في الاقتـصاد المحلي.

* المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: م.ص.م.

وتشير الإحصاءات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر نحو 60% من حجم التوظف في الولايات المتحدة، فضلا عن 50% من اجمالى الناتج الوطني الأمريكي، وفى اليابان تساهم المؤسسات الصغيرة في توفير 43%من المكونات الداخلة في صناعة السيارات، ورغم ذلك فان نحو 30% من هذه المؤسسات تواجه خطر الفشل خلال السنة الأولى من بداية النشاط، وحوالي 50% من هذه المؤسسات تستمر فقط حتى مدة أقصاها ثماني عشر شهرا من بداية النشاط.

وعلى الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة دول العالم، إلا أن مفهوم هذه المؤسسات مازال يثير جدلا كبيرا يتعذر معه تحديد تعريف محدد متفق عليه لها لان هذه المؤسسات تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية حسب نوع النشاط ومرحلة النمو التي تمر بها الدولة، فما يعتبر منشأة صغيرة في قطاع الصناعة قد يصنف منشأة متوسطة أو كبيرة في قطاع الخدمات، وما يعتبر منشأة صغيرة في دولة متقدمة يعتبر منشأة كبيرة في دولة نامية.

ويهدف هذا المقال إلى محاولة التعرف على هذا القطاع من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان مع محاولة الوقوف على أهم السمات التي تتميز به هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

وفى هذا الإطار سيتناول هذا المقال ما يلي:

أولا:- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا:- سمات المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة:

على الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإسهاماتها البارزة في النشاط الاقتصادي في كافة دول العالم – المتقدمة والنامية – وعلى الرغم من كثرة الكتابات التي تناولت هذا القطاع بالبحث والتحليل، إلا أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى تعريف دقيق لها متفق عليه بين الباحثين والمهتمين بشئون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأسباب عديدة أهمها أن مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحمل في طيّاته عديداً من الأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت مظلّة الأعمال الصغيرة، والتي قد تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية وفى أُطُرها التنظيمية. ويزيد من صعوبة التوصل إلى تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبيعتها الديناميكية، حيث تتصف مكوّناتها بالتغيّر المستمر بحسب إمكانيات وظروف كل دولة ومرحلة النمو التي تمر بها وطبيعة قوامها الاقتصادي وهياكل الأسواق القائمة وغيرها. وما يُنظر إليه كمؤسسة صغيرة ومتوسطة في دولة متقدمة قد يُصنّف في أعداد المؤسسات الكبيرة في دولة نامية، كما أن ما يعتبر مؤسسة صغيرة في قطاع معين قد يندرج ضمن المؤسسات الكبيرة في قطاع آخر، بل وعلى مستوى النشاط الواحد قد يختلف مفهوم المؤسسة الصغيرة من صناعة ذات تقنية متقدمة إلى صناعة أخرى تتطلب فنوناً إنتاجية بسيطة.

وبصفة عامة، يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين عند محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة، حيث يسعى الاتجاه الأول إلى تحديد هذا المفهوم من خلال التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة استناداً إلى الاختلافات القائمة بينهما، بينما يحاول الاتجاه الثاني تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل مكوّنات النشاط.

1 – معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة:

يعتمد هذا الاتجاه على نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية، وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المؤسسات.

1-1- تعاريف وفق المعايير الكمية:

إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحدد للحجم، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين*:

- **المجموعة الأولى:** وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية، نجد من ضمنها كل من:

عدد العمال.

التركيب العضوي لرأس المال.

حجم الإنتاج.

القيمة المضافة.

حجم الطاقة المستعملة.

* **Petite entreprise et croissance industrielle dans le monde aux XIXé et XXé siècles T1, ed CNRS 1981 P 50.**

* **المجموعة الثانية:** وتتضمن المؤشرات النقدية:

رأس المال المستثمر.

رقم الأعمال.

غير أن مسالة اقتناء هذه المعايير تطرح في حد ذاتها بعض المشاكل، فهناك بادئ مسألة اختيار المناسب منها، ثم هناك الاختلاف الملاحظ في استعمالها من حيث المكان والزمن، وأيضا بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وغالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على أساس عدد عمالتها، بحجة أن حجم العمالة هو من المعلومات الأسهل حصرا من الناحية العددية، من جهة، والأيسر تحصيلا فيما يخص نشاط المؤسسات من جهة أخرى، كما انه معيار تعتمده جل الدراسات بإشراكه مع معيار رقم الأعمال والقيمة المضافة، وبالعودة إلى الجدول رقم (1) الذي يعطينا صورة عن استعمال المعايير الكمية في وضع الحدود التي تفصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الأخرى نجد أن المؤلف عمد إلى إدراج عينة تشمل بلدانا من مختلف مستويات النمو، حيث تعتمد كل منها معايير مختلفة، وهي أساسا عدد العمال و رأس المال.

الجدول (1): المعايير الكمية في تحديد التعريف

البلدان	*قطاع المؤسسات الصغيرة*		المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
	عدد العمال	رأس المال	عدد العمال	رأس المال
الجزائر*	-	-	500	15 مليون دج
فنلندا	-	-	350	-
فرنسا	-	-	500	5 مليون ف ف

* بالنسبة للجزائر فإن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001 يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي تشغل من 01 إلى 250عامل وأن لا يتجاوز رقم أعمالها 500 مليون دينار. وسندرسه أكثر تفصيلا لاحقا.

بريطانيا	200	-	500	-
السويد	50	-	-	-
الهند	-	-	-	750 ألف روبية
اليابان	-	-	30	50 مليون ين

المصدر: عمار سلامي، مرجع سبق ذكره، ص 50 - 50 SELLAMI A op cit p 50

أنه بالرغم من تعدّد المعايير الكمية، إلا أنه يمكن القول بأن معيار عدد المشتغلين يعتبر أكثرهم قبولاً على المستوى الدولي. وبصفة عامة، يتوقف المعيار المرجّح على طبيعة القطاع الذي ينتمي إليه نشاط المؤسسة وعلى الغرض من التحليل والدراسة ونوعية البرامج المقترحة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الخدمات الداعمة، ويفضّل الاعتماد على المعايير المزدوجة والمركّبة إذا ما توافرت البيانات والمعلومات التي تمكّن من استخدامها وبما يتوافق وخصائص القطاع ونشاط المؤسسة التابعة له.

1-2: معايير الفروق الوظيفية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك أربعة فروق وظيفية رئيسية يتم الاعتماد عليها في التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وهي :

- انخفاض التخصّص في الوظيفة الإدارية:

يتميّز قطاع الأعمال الصغيرة بوجه عام بوجود شخص وحيد للإدارة، حيث يتولى المدير – وربما عدد قليل من مساعديه – كافة المهام الإدارية الخاصة بالإنتاج والتمويل والمشتريات وشئون العاملين والمبيعات، ونادراً ما يتواجد من ينوب عن المدير في القيام بالمهام الإدارية المختلفة والمتخصّصة، على عكس الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تقوم على التخصّص الوظيفي.

- **الاتصالات الشخصية القوية:**

عادة ما يكون مدير المؤسسة الصغيرة على اتصال شخصي مع العاملين والمورّدين والمستهلكين وكافة المتعاملين، بينما تتعدّد المستويات التنظيمية والإدارية في المؤسسة الكبيرة وتتباعد العلاقة المباشرة بين مالكي المؤسسة والإدارة العليا وبين العملاء والمتعاملين مع المشروع.

- **صعوبة الحصول على الائتمان:**

تواجه المؤسسة الصغيرة عموماً عقبات كثيرة عند اللجوء للاقتراض من البنوك، حيث ترتفع تكلفة إقراض المؤسسة الصغيرة مقارنة بالمؤسسة الكبيرة.

- **الكثرة العددية للوحدات الصغيرة:**

تتصف المؤسسة الصغيرة بالكثرة العددية والانتشار الجغرافي خاصة في المدن الداخلية، على نقيض المؤسسات الكبيرة التي تميل إلى التمركز في المدن الرئيسية.

2- التجارب الدولية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بغض النظر عن بعض الاقتراحات والتوصيات التي قدمتها المنظمات الدولية نلاحظ غيابا يكاد يكون مطلقا لتعريف شبه رسمي يمكن اعتماده، فكل دولة تنفرد بتعريف خاص بها يرتبط بدرجة نموها الاقتصادي، والتعريف المقترح، إما أن يكون قانونيا كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، أو إداريا كتعريف ألمانيا، وهولندا، وأيضا بعض التعاريف المتفق عليها من قبل المجموعات الدولية، مثل التعريف المقدم من إطار الاتحاد الأوروبي، وتعريف اتحاد دول جنوب شرق أسيا.

2-1- تعريف البنك الدولي:

يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي:

أ – المؤسسة المصغرة: و شروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 و إجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي و نفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

ب – المؤسسة الصغيرة: و هي التي تظم أقل من 50 موظفا و تبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي و كذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

ج – المؤسسة المتوسطة: و يبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي و نفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

2-2- تعريف الاتحاد الأوروبي:

صدرت توصية المفوضية الأوروبية باستخدام التعريف الجديد داخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، بناء على قرار المجلس الأوروبي بتطبيق برنامج متكامل لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الحرفي عام 1994م. وقد ظهرت مشكلة تعدد التعريفات وعدم اتساقها بوضوح عند بدء تطبيق البرنامج، وأدى ذلك لعملية تحديد التعريف الجديد.

قام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996 ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 3 أبريل 1996، وتفسر مقدمة التوصيات، السبب الذي من أجله وضع التعريف، على سبيل المثال، البرامج الموجهة، والمعاملة التفضيلية، وبرامج الإعانة، والدعم الموجه، ونقص التنسيق، وتشوه المنافسة.

جدول(2): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	–	–
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

المصدر: جميع الاقتباسات مأخوذة من وثيقة (توصيات المفوضية بتاريخ 3 أبريل 1996 بشأن المؤسسات الصغيرة المتوسطة)، مكتب المطبوعات الرسمية للاتحادات الأوروبية، لكسمبورج.

ويمكن اعتبار المؤسسة صغيرة أو متوسطة بناءا على معيار الموظفين ثم أحد المعيارين الماليين (رقم الأعمال أو الحد الأقصى للموازنة) بالإضافة إلى معيار الاستقلالية أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأسمال المؤسسة قيد التعريف على 25 % كحد أقصى. و يتضح مما سبق أن تحديد حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض تعريفها قانونياً و من تم اقتصادياً يرتكز على ثلاثة معايير أساسية يتعلق أولاها بعدد الموظفين و ثانيها برقم الأعمال أو إجمالي الأصول في حين يرتبط ثالثها بموازنة المؤسسة.

تم تطبيق التعريف الذي اقترحته المفوضية بعد إدخال بعض التعديلات عليه من قبل غالبية الدول الأعضاء. على سبيل المثال، تستخدم إيطاليا معايير الحجم والإيرادات/الموازنة ولكنها تضيف بعدا خاصا للتفرقة بين المشروع الصناعي والمشروع الخدمي، والأخير تم تحديد الحد الأدنى للعاملين به بأقل من عشرين عاملا بالنسبة للمؤسسة الصغيرة، وما بين واحد وعشرون إلى خمسة وتسعون عاملا للمشروع المتوسط. أما المشروع الذي يضم أكثر من خمسة وتسعون

عاملا فيعد مؤسسة كبيرة. تضم إيطاليا أيضا للتعريف فئة من المؤسسات الحرفية التي تنتج أنواع معينة من السلع، بغض النظر عن المعايير الأخرى.*

2-3- اتحاد بلدان جنوب شرق أسيا: (L' ANASE)

في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا استخدم كل من بروتش وهيمينز (BRUCH et HIEMENZ) التصنيف الآتي** المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي :

- من 1 إلى 10 عمال ..... مؤسسات عائلية وحرفية
- من 10 إلى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة
- من 49 إلى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة
- أكثر من 100 عامل ..... مؤسسة كبيرة

كما استند أيضا على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعرف نوع من تقسيم العمل، فيبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة و التسيير فيظهر بذلك نوع من تنظيم للوظائف، هذا التنظيم يكون أكثر وضوحا في المؤسسات الكبيرة.

---

* اليونيدو، تحليل مقارن لاستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سياسات وبرامج دول مبادرة أوروبا الوسطى- الجزء الثالث:www.unido.org/doc/331152

** Hull .G.S, La petite entreprise A L'ORDRE DU JOUR, éd L'Harmattan Paris 1987, p77.

2-4- الولايات المتحدة الأمريكية:

قدم لنا قانون المؤسسات الصغيرة* لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة: "**على أنها، تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه**" وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (3): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو اقل

المصدر: من اعداد الباحث حسب ما جاء في Gross. H, Petite entreprise et grand marché, Op. Cit. p 16

2-5- اليابان:

وكان أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة* (mall and medium Enterprise Basic Law) والذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات

---

* Gross. H, Petite entreprise et grand marché, Op. Cit. p 16 .

* **مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط ، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طوكيو 2002م، ص4.**

الصغيرة ، ويشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة الحواجز والعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة ومحاولة تطويرها وتنميتها.

وقد عرف القانون الذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشكل الذي يوضحه الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) تعريف اليابان للمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة

القطـــــــــاع	رأس المال (مليون ين)	عدد العمال
300 عامل أو أقل	300 أو أقــل	الصناعة والقطاعات الأخرى
100 عامل أو أقل	100 أو أقــل	مبيعات الجملة
50 عامل أو أقل	50 أو أقــل	مبيعات التجزئة
100 عامل أوأقل	50 أو أقــل	الخدمات

المصدر:مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط ، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، طوكيو 2002م، ص4.

2-6- تركيا:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي99.5%من المؤسسات في قطاع التصنيع بتركيا، وتوظف حوالي 61% من جملة العاملين في هذا القطاع، ويعمل بمعظم المؤسسات متناهية الصغر أقل من 10 عمال (ملكيات فردية يتم تشغيلها من قبل المالك)، وتتمركز بكثافة في القطاعات التالية (المنسوجات والكساء والجلود والمنتجات المعدنية المصنعة والمنتجات الخشبية بما في ذلك الأثاث والأطعمة والمشروبات والدخان)، وقد لا يكون التعريف المذكور هنا تعريف رسمي موحد من قبل الدولة بأكملها، ولكن ذلك التعريف الذي سوف يلي ذكره، هو الأكثر انتشاراً واستخداماً خاصة من قبل الاقتصاديين الذين تناولوا التجربة التركية في مجال المؤسسات الصغيرة. فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة -" المؤسسة ***الصغيرة هي التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل بينما***

***المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 50 إلى 199 عامل، أما فيما يخص المؤسسات متناهية الصغر فهي المؤسسة التي يعمل بها أقل من 10 عمال ***

3 - تعـريـف الجـزائـــر:

على غرار مختلف دول العالم، نسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث كانت كل المحاولات التي تمت في هذا الشأن غير رسمية و على هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع.

أول محاولة كانت أكثر وضوحا هي تلك التي تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* حيث يرى أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة هي ككل وحدة إنتاج:

- مستقلة قانونيا.
- تشغل أقل من 500 عامل.
- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15مليون دج ويتطلب لإنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج.

و قد تأخذ هذه المؤسسة أحد الأشكال التالية:

- المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (مؤسسات ولائية وبلدية)
- فروع المؤسسات الوطنية.
- الشركات المختلطة.
- المؤسسات المسيرة ذاتيا.
- التعاونيات.
- المؤسسات الخاصة.

---

* **Ministre du l'industrie et de l'énergie, plan de développement de la PME 1974 - 1977, 1972, p14.**

و يفترض أن كل من رقم الأعمال و الاستثمارات الثابتة يخضعان لعملية إعادة تقييم ابتداء من سنة 1972 بتطبيق معامل خطى 5./.*.

أما المحاولة الثانية لتعريف هذه المؤسسات تقدمت بها المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة - EDIL - بمناسبة الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، حيث يرتكز التعريف المقترح على المعيارين الكميين، اليد العاملة ورقم الأعمال، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسة التي:

- تشغل أقل من 200 عامل
- تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.

أما التعريف الثالث والمقترح أثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية في إطار الدراسة التي تقدم بها السيد رابح محمد بلقاسم: تحت عنوان "عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي"** يرتكز على المعايير النوعية بحيث ينظر الباحث إلى المؤسسات الصناعية، ص، م، على أنها كل وحدة إنتاج و/أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل و تأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (ولائية أو بلدية).

كما يعتبر هذا القطاع اشمل بحيث يضم بجانب الوحدات الصناعية والخدمات الصناعية، وحدات الإنجاز التابعة لقطاع البناء و الأشغال العمومية و باقي الوحدات الخدمية الأخرى (التجارة والنقل والتأمين...)

* EDIL, Activité Engineering et développement de la PMI en Algérie, In séminaire national sur la PMI en Algérie avril 1983.
** Tribune de développement, USEA, N° ,8 ,1988 p44.

آخر محاولة كانت عن طريق المشرع الجزائري* حيث صدر القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ و الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من القانون المشار إليه أنفا تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات التي:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية اقل من 500 مليون دج.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا و يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و 500 مليون دج. أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج. و أخيرا تعرضت المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج.

أمام تعدد المعايير التي تقسم بمقتضاها المؤسسات الصناعية إلي صنفين أو أكثر، وذلك مع الإقرار بوجود اختلافات جوهرية ما بين مختلف أصناف

* الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001.

المؤسسات فيما يتعلق بسلوكياتها واتجاه تطورها، ولقد اعتمدت الدراسات المجراة في هذا الخصوص معايير كمية ونوعية متعددة، وذلك إما بصورة فردية أو باعتماد المعيارين معا بتركيبات مختلفة، وبعيدا عن الخوض في مناقشة المزايا النسبية لكل من هذه المعايير، فإن طريقة التصنيف التي نعتمدها في دراستنا، لقد أملاها ما توفر من معطيات إحصائية استقاها أساسا الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، من خلال الإحصاءات الصناعية التي يجرها بصفة دورية حول الصناعة.

ثانيا: سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمتلك المؤسسات الصغيرة عدداً من السمات الخاصة التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وقد يكون من أهمها المرونة في مواجهة حالات الكساد الناجمة عن نقص الطلب السوقي بدرجه أكبر من المؤسسة الكبيرة التي تظل متقله بعبء النفقات الثابتة المرتفعة، إذ يمكن للمؤسسة الصغيرة –بحكم تجهيزاتها الرأسمالية المحدودة وبساطة نظم التشغيل– أن تعدل من تكاليفها بشكل سريع وفعال بما يتناسب ومستوى الإنتاج الموافق لطلب السوق. وبذلك تكون المؤسسة الصغيرة أكثر كفاءة في الأسواق التي تتميز بالتقلب المستمر.

كما تبرز كفاءة المؤسسة الصغيرة في المجالات التي تتطلب سلعا أو خدمات نمطيه وتعتمد على العلاقة الشخصية بين صاحب المؤسسة والعملاء، كما هو الحال –على سبيل المثال– في صناعة ملابس السيدات التي تخضع لتغيرات مستمرة حسب تطور الأزياء وخطوط الموضة، ففي مثل هذه الأسواق تحقق المؤسسات الصغيرة نجاحا ملحوظا، حيث تقوم بتطوير إنتاج السلع أو تقديم الخدمات بما يتوافق وتغيير حاجة المستهلك وميوله وذوقه، وتكون الاستجابة لذلك في وقت قصير نسبياً.

ويمكن للمنشأة الصغيرة –أيضا في ظل البيئة الاستثمارية الملائمة– أن تحقق تكاملا متعدد الأشكال مع المؤسسات الكبيرة من خلال بعض المزايا الناجمة عن فصل الوظائف أو مراحل الإنتاج ذات الوفورات الكبيرة من خلال التخصص في بعض منها والعمل على نطاق اقتصادي مناسب، ففي صناعه الأحذية على سبيل المثال يتعذر على المنتج الكبير إنتاج كافة أنواع الأحذية بكميات اقتصاديه مع اختلاف الألوان والشكل والتصميم والأحجام، ولذا كثيرا ما يلجأ للمنشأة الصغيرة لإنتاج نوعيات محدده من الأحذية أو أجزاء منها.

وكذلك تعتمد المؤسسة الصغيرة على المؤسسات الكبيرة العاملة في نفس المجال لاستيفاء احتياجاتها من الخامات الأساسية كما هو الوضع في حالة الصناعات الكيماوية والبترولية والمعدنية، كما تأخذ العلاقة التكاملية صورا أخرى أبرزها التعاقد من الباطن مع المؤسسات الصغيرة على تصنيع بعض المكونات لحساب المؤسسات الكبيرة، مثلما هو شائع في الصناعات الهندسية وصناعة المنتجات المعدنية والصناعات الاليكترونية. وتعتبر تجارب اليابان ودول كوريا وتايوان وسنغافورة وهونج كونج نماذج ناجحة يضرب بها المثل في هذا الشأن.

أدى التقدم التكنولوجي السريع في بعض المجالات إلى تدعيم دور المؤسسات الصغيرة وزيادة انتشارها، فقد ترتب على اكتشاف بعض المواد الأولية الحديثة والتوسع في استخداماتها التجارية خفض الاستثمارات المطلوبة لمزاولة النشاط، مما فتح مجالات متعددة أمام المؤسسة الصغيرة، ومثال ذلك صناعات المنتجات البلاستيكية التي تعتمد على خامات البلاستيك رخيصة الثمن، وصناعات المنتجات المعدنية التي تستخدم خامات الألمنيوم وغيرها من الخامات رخيصة التصنيع والتشكيل.

وقد تبين في الكثير من الدول المتقدمة أن التوسع الملحوظ للمشروعات الكبيرة في الفترة الماضية لم يكن وليد الابتكارات الفنية في أساليب الإنتاج أو استحداث منتجات وفتح أسواق جديدة بقدر ما كان محصله عمليات الدمج لمنشآت أخرى قائمة والإحلال محلها في ذات الأسواق وبنفس المنتجات وهو ما يبرز دور الشركات الصغيرة بصفة مميزة في مجال التجديد والابتكار للسلع والخدمات النهائية المقدمة لجمهور المستهلكين، الأمر الذي يدفع – في بعض الأحيان – الشركات الكبيرة للمنافسة في نفس المجال.

وفي الآونة الأخيرة اتجه الكثير المهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة إلى وضع العديد من سمات المؤسسات الصغيرة التي يمكن لها، في حالة وجود مناخ مناسب تعمل فيه، الاستفادة من المزايا الخاصة بها، وكخلاصة لهذه الآراء يمكن أن نوجز هذه السمات العامة والخاصة على النحو التالي:

1- السمات العامة للمنشآت الصغيرة:

تتميز المؤسسات الصغيرة عن الكبيرة بعدة سمات تجعلها أكثر ملائمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية أهمها ما يلي:

- إن إنشائها لا يحتاج إلى رأس مال كبير مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. واحتياجاتها من خدمات البنية الأساسية قليلة، كذلك احتياجاتها من العدد والأدوات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبيا، تكون بعضها يدوية.
- غالبا ما تعتمد المؤسسات الصغيرة في إنتاجها بشكل أساسي علي الخامات المحلية والموارد الطبيعية المتاحة داخل المجتمع المحلي، وفي حالات الصناعة يمكن لها استخدام الخامات التالفة أو التي في حكم الفاقد من الصناعات الكبيرة.

- لا تحتاج المؤسسات الصغيرة بالضرورة (باستثناء البعض منها) إلى العمالة الماهرة المدربة تدريباً عالياً مما يجعلها قادرة علي استيعاب أعداد كبيرة من العمالة الزائدة أو الداخلة حديثاً إلى سوق العمل في المجتمع المحلي، الأمر الذي يساعد على خلق كوادر فنية جديدة وتنمية مهارات قدامى العاملين في النشاط.

- غالبا ما تساهم المؤسسات الصغيرة -خاصة في المناطق البعيدة- في تحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي وإشباع الحاجات الضرورية للعديد من سكان هذه المناطق.

- في المجال الصناعي يمكن أن تكون الصناعات الصغيرة اللبنة الأولى في قيام نهضة صناعية ضخمة من خلال قيام منشآتها بصناعة مكونات الصناعات الأخرى التي تكون بعد تجميعها منتج نهائي عالي الجودة وبسعر منافس.

- لا تؤدي وجود المؤسسات الصغيرة دائماً إلى خلق منافسة ومواجهة مع المؤسسات الكبيرة، بل تعتبر المؤسسات الصغيرة في كثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة، وقد يكون التكامل والتعاون بينهما هام وضروري وارتباط النوعين وحاجتهما لبعض أمر أساسي.

- تتميز المؤسسات الصغيرة بعدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة بها وبساطة العمل فيها.

- وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في تحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح وتحمل المخاطرة.

- القدرة على تغيير وتركيب القوى العاملة وسياسات الإنتاج والتسويق والتمويل ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد بما يساعد على التغلب على العقبات في الحالة الاقتصادية.

- التجديد والابتكار وتميز السلعة أو الخدمة بسرعة حسب حساسيات ورغبات السوق وبمعدل قد ينافس نظيره في المؤسسات الكبيرة أحيانا.

- سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع.

2- السمات الخاصة للمنشآت الصغيرة:

تتميز منشآت الأعمال الصغيرة بعدد من السمات الإضافية الخاصة التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة خاصة في الدول النامية ومن أهمها:

- انخفاض مستويات معامل رأس المال :

حيث تتخصص المؤسسات الصغيرة في عدد محدود من القطاعات، مما يتيح لها استخدام تكنولوجيا أقل كثافة في رأس المال ويؤدي هذا بدوره إلى انخفاض مستويات معامل (رأس المال/ العمل) نسبيا فيها هو ما يؤدي إلى زيادة قدرتها على استيعاب فائض العمالة، كما أن استخدامها تكنولوجيا أقل تعقيدا أو أقل كثافة رأسمالية يقوم بتيسير عمليات التدريب على استخدامها ويؤدي إلى تخفيض نفقات وتكاليف الصيانة.

- العلاقة بين الملكية والإدارة:

تشير هذه الخاصية إلى أن المؤسسات الصغيرة تكون أكثر جاذبية لصغار المدخرين الذين لا يميلون إلى أنماط الاستثمار والتوظيف التي تحرمهم من

الأشراف المباشر على استثماراتهم، ومن هنا يمكن القول بأن إقامة المؤسسات الصناعية والخدمية الصغيرة تمثل نمطا للاستثمار أكثر اتفاقا مع تفضيلات المستثمرين في الدول النامية.

- أنماط الملكية:

يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة بأشكال معينة لملكيته والتي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية والعائلية أو في شركات الأشخاص وتساعد هذه الأنماط من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.

- انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطوير والتحديث:

تنجم خاصية انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطوير والتحديث عن الانخفاض في الطاقات الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمنشآت الصغيرة، وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على عاتق الأجهزة المسئولة عن التنمية الاقتصادية، وتتعاظم هذه المسئوليات باستمرار لاسيما مع ازدياد المتطلبات المالية والفنية للعمليات الصناعية مع التقدم الفني والتطور التكنولوجي.

- انخفاض وفورات الحجم وأهمية الاستفادة من وفورات التجمع: تنخفض وفورات الحجم في المؤسسات الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة من نوع آخر من الوفورات إلا وهو "وفورات التجمع".وهو ما يؤكد أفضلية إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة في مناطق تجمعات صناعية.

- ارتفاع كثافة العمل:

تعتمد المؤسسات الصغيرة على استخدام تقنيات بسيطة تعتمد على كثافة تشغيل عنصر العمل ومهارته، لذلك يتم الربط بين التوسع في المؤسسات الصغيرة وترشيد فرص عمل بتكلفة مناسبة حيث يعتمد قطاع المؤسسات الصغيرة على العمالة كأحد أهم عناصر الإنتاج في هذه المؤسسات.

- الاعتماد على شخص واحد لإدارتها:

وهو ما يثير عدة مشاكل للمنشآت الصغيرة حيث أن هذا الشخص قد لا تكون لديه المهارات والكفاءات اللازمة لإدارة النشاط، وقد لا تتوافر لديه الدرجة العالية من التدريب الإداري والخبرة وبالتالي إدارته تكون شخصية لا منهجية بل قد تصل إلى الارتجالية.

هوامش و مراجع:

1. جان سبنسر هل، ترجمة سليب بطرس منشات الأعمال الصغيرة، دار النشر والتوزيع، 1998.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001.
3. مركز التعاون اليابان لمنطقة الشرق الأوسط، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طوكيو 2002.
4. EDIL, Activité Engineering et développement de la PMI en Algérie, In séminaire national sur la PMI en Algérie avril 1983.
5. Forst Martin, Les petites entreprises et la transition, l'observateur de l'OCDE, n°198 février- mars, 1996.
6. Julien P-A, Les PME : Bilan et perspectives, édition économica.1994.
7. Julien P-A., et Marchesnay M, La petite entreprise, Paris, édition la vernette, vuibert 1987.

8. Hull . G.S , La petite entreprise à l'ordre du jour, éd l'harmattan Paris 1987.

9. Gross. H, Petite entreprise et grand marché, Op. Cit. p 16 .- Laurent Creton, La PME en devenir dans un monde en mutation, revue d'économie industrielle, n°32, 2 ème trimestre, 1985.

10. Marchesnay M, Fourcade C. Gestion de la PME/PMI, Paris, édition Nathan 1997.

11. Ministre du l'industrie et de l'énergie, plan de développement de la PME 1974 – 1977 ,1972.

12. Ministère de la PME, Etat du lieu des PME/PMI, juin 2000.

13. Torres O., Pour une théorie contestable de la spécificité de la PME, colloque organisé par l'AIREPME, Lille 2000.